



## بيان

السفير الدكتور بشام الجعفري  
المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام

اللجنة الأولى المعنية

بنزع السلاح والأمن الدولي

المناقشة العامة

الدورة الثانية والستين للجمعية العامة

السيد الرئيس،

يسعدني أن أقدم إليكم باسم وفد بلادي بأحر التهاني على الثقة التي حظيت بها بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى وكلنا ثقة بأن ترأسكم لهذه اللجنة سيكون بالنجاح لما تتميزون به من باع طويل في عمل منظمنا ومن أمانة ودبلوماسية مدافعة عن الحق دوماً. كما أود أن أهني أعضاء مكتبكم وأن أشكر السيد سرجيو دوارتي الممثل الأعلى للأمين العام لشؤون نزع السلاح على كلمته الشاملة ودوره البناء في دعم أعمالنا. كما يؤيد وفدي ما جاء في بيان مندوب أندونيسيا الذي أدلى به نيابةً عن دول حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تخيم حالة تشاؤم ضبابية على المشهد السياسي الدولي بفعل محاولات البعض فرض سياسات حاطئة وغير ناضجة على المجتمع الدولي وذلك في مخالفة صريحة لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وهي المبادئ التي كان الآباء المؤسسون قد أرسوها متوقعين من الأجيال اللاحقة أن تصونها وتحفظها كيلا تتكرر المآسي والحروب.

لقد تعاضم القلق الدولي من جراء خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل انتقائي ولا سيما الأسلحة النووية، ومن تكديس كميات مرعبة منها بالإضافة إلى تطوير أسلحة فتاكة جديدة يجري استحداثها في أكثر من دولة. ويبدو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تنظر بجدية إلى التزامها بترع السلاح النووي بل تتعمد الإخلال بالتزاماتها الدولية في مضمار عدم الانتشار النووي. إن أكبر دليل على الخلل المذكور هو قيام تلك الدول بتزويد إسرائيل بالمفاعلات والماء الثقيل والعلماء والتكنولوجيا المتطورة التي تتيح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية تهدد بها أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط بكاملها، وكذلك تقديم هذه الدول نفسها الحماية لإسرائيل كي يتم استنساؤها والتعامل معها تعاملاً تمييزياً تفضيلاً رغم عدوانها على جيرانها وواقع ممارساتها الاحتلالية، وبالتالي فإن سياسات تلك الدول تقوض مصداقية ادعاءاتها بأنها تعمل على تحقيق عالمية عدم الانتشار النووي، لا بل وتؤكد أن دوافع هذه الدول، لدى حديثها عن تحقيق هذه العالمية هي

دوافع استنساوية انتقائية لاعلاقة لها بالحفاظ على الأمن والسلم العالميين بل لها علاقة بتصفية حسابات ثنائية خاطئة مع هذه الدولة أو تلك ممن لا تتفق مواقفها مع سياسات تلك الدول النافذة.

### السيد الرئيس،

إن جدوى ومصداقية أي ترتيبات دولية تعتمد على ما تحققه من إجماع دولي وما توفره من مكاسب لجميع أطرافها، كما وتعتمد على مدى التزام الأعضاء بقواعدها لا سيما الدول الحائزة على السلاح النووي. ومن المؤسف رؤية التراجع عن تنفيذ تلك الالتزامات الرئيسية للمعاهدة بشكل واضح وجلي وبشكل بارز من جانب بعض الدول الحائزة على السلاح النووي وكذلك ظهور توجهات معاكسة لتلك المبادئ مما يثير الشكوك في نزاهة وفاعلية ومصداقية نظام عدم الانتشار برمته.

### السيد الرئيس،

إن تقاعس بعض الأطراف الدولية عن متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ومحاولة التفرقة في مدى إلزاميتها يشكل مساساً جدياً بمصداقيتها، ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ مع التذكير بأن صفقة تجديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتم بالتوافق بدون هذا القرار الذي يقضي بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، حيث لاتزال منطقة الشرق الأوسط المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعالية لإخلائها من الأسلحة النووية، وذلك أمر يشجع إسرائيل على حيازة قدرات نووية عسكرية خارج أية رقابة دولية. وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت من سياسة الغموض النووي إلى التصريح علناً بامتلاك أسلحة نووية وسط صمت مستغرب للمجتمع الدولي يؤكد تواطؤ البعض في حماية إسرائيل من تنصلها للالتزامات الدولية ذات الصلة، ورعاتهم لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلاً وأفقد شعوب المنطقة إيمانها بفكرة عدم الانتشار

النووي، وشجع على إحياء سباق التسلح وبالرغم من انعكاسات ذلك على الأمن والسلام الدوليين.

لقد تقدمت سوريا، باسم المجموعة العربية، بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٠٣ بمشروع قرار أمام مجلس الأمن لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وللأسف لم يتم حتى الآن اعتماد تلك المبادرة التي مازالت مطروحة باللون الأزرق وذلك بسبب معارضة وفد دولة كبرى وازدواجية اللغة السائدة في تعامل هذا الوفد مع مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل. ونظراً لعجز كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اعتماد هذا القرار الهام فإن إسرائيل تستمر في تحديها للمجتمع الدولي من خلال المضي قدماً في برامجها النووية العسكرية وفي رفضها الانضمام لاتفاقية منع الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن إسرائيل هي مصدر الإرهاب التقليدي والنووي في منطقتنا وهي تشكل العقبة الكأداء أمام إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل أسوة بمعاهدات راروتونغا وبليندابا وبانكوك وتلاتيلولكو وسيمبالاتينسك.

وفي هذا الإطار فإن وفد بلادي يدعو المجتمع الدولي للمطالبة بما يلي:

- ١- انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزوناً نووياً، إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإزالة كامل مخزونها من تلك الأسلحة، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١.
- ٢- اعتماد الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتكونا الإطار الأنسب لمباحثات جدية من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

تدعم بلادي التحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاثة عشر التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشكل خاضع للتحقق وغير قابل للتراجع

مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لضمانات الأمن للدول غير النووية تجاه استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

كما تعتبر بلادي أن حق الدول في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وتحفظ على أية محاولة لإعادة تفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

السيد الرئيس،

تدعم بلادي الجهود المبذولة حالياً لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح والتي ستشكل إسهاماً فعالاً على طريق نزع السلاح النووي.

وأخيراً فإن بلادي تؤيد قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/٥٥ (حاء) المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها" وتدعو إلى اتخاذ خطوات عملية نحو وضع برنامج زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وفي ظل رقابة دولية فعالة.

رشكراً سيدي الرئيس